كلهن بين الملك القهري والاختياري ولا بين الكل والبعض فيقوم عليه باقيهن ان كان مختارا على الاقوى
وقرابة الشبهة بحكم التصحيح بحملا على قرابة الزنا على الاقوى لان الحكم الشرعي يتبع الشرع لا اللغة
ويفهم من اطلاقه كغيره الرجل والمراة ان الصبي والصبية لا يعتق عليهم ذلك لو ملكوه الى
ان يبلغوا والاخبار مطلقة في الرجل والمرئة كذلك وبعضه اصالة البراءة وان كان خطاب
الوضع غير مقصور على المكلف ولا تمنع الزوجية عن الشراء فتبطل الزوجية ويقع الملك
فان كان المشتري الزوج استبحاها بالملك وان كانت الزوجة حرم عليها وطء مملوكها مطلقا
وهو موضع وفاق وعليل ذلك بان التفصيل في حل الوطء تقطع الاشتراك بين الاستباحة بالملك
اجتماع علتين على معلول واحد ويضعف بان على الشرع معرفات وملك البعض كالكل لان
البضع لا يتبعض والحمل يدخل في بيع الحامل مع الشرط اي شرط دخوله لا بد ونه في اصح القولين
للغرر كالعمة والقايد بدخوله مطلقا ينظر الماتن كالجزم من الاكام وفرع عليه عدم جواز
كما لا يجوز استثناء الجزء المعين من الحيوان وعلى المختار لا تمنع جهالة قدر من دخوله مع الشرط
لانه تابع سواء قال بعتكها وحملها ام شرطت لك حملها ولو لم يكن معلوما وامر يداته
فالعبارة الثانية ونحوها لا غير ولو لم يشترط واحتمل وجوده عند العقد وعدمه فهو
للمشتري لاصالة عدم تقدمه فلو اختلفا في وقت العقد قدم قول البايع مع اليمين و
عدم البينة للاصل والبيض تابع مطلقا كالحمل كساير الاجزاء وما يتخذ من البطن ولو شرط سقط
قبل القبض رجع المشتري من الثمن بنسبته لفوات بعض المبيع بان تقوم حاملا ومجهضا
وسقطا حاملا للاختلاف ومطابقة الاول للواقع ويرجع بنسبة التفاوت في بابن الغيمتين
من الثمن ويجوز ابتياع جزء مشاع من الحيوان كالنصف والثلث لا معين كالراس والجلد
ولا يكون شريكا فيتبعه على الاصح لضعف مستند الحكم بالشركة وتحقق الجهالة وعدم
القصد والاشاعة فيبطل البيع بذلك الا ان يكون مدنوحا او يراد ذبحه فيقوى صحة
الشرط ويجوز النظر الى وجه المملوك اذا اراد شراها والى محاسنها وهو مواضع الزينة
كالمكفين والوجه والشعر وان لم ياذن المولى ولا يجوز الزيادة عن ذلك الا باذنه
ومعه يكون تحليلا يتبع ما دل عليه لفظه حتى العورة ويجوز مس ما يتبع له نظر مع الحاجة و
قيل يباح له النظر الى ما عدا العورة بدون الاذن وهو بعيد ويستحب تغييرهم المملوك

عنه

عند شرائه اي بعده وقوي في س اطراده في الملك الحادث مطلقا والصدقة عنه باربعة دراهم
شرعية والعمامة شيئا حلوا ويكره وطئ الامة المولودة من الزنا بالملك او بالعقد للنهي عنه
في الخبر معللا بان ولد الزنا لا يفلح وبالعكس وقيل يحرم بناء على كفره وهو ممنوع والعبد لا يملك
شيئا مطلقا على الاقوى عملا بظاهر الاية ولا كثر انه يملك في الجملة فقيل فاضل الضريبة وهو مروي وقيل ارش
الجناية وقيل ما ملكه مولاه معها وقيل مطلقا لكنه محجور عليه بالرق استناد الى اخبار يمكن حملها على
اباحة تصرفه في ذلك باذن جمعا بين الاول قلوا اشتريته وفي يده مال فللبايع لان الجميع ملك
المولى فلا يدخل في بيع نفسه لعدم دلالته عليه الا بالشرط فيرى اي فيه شرط المبيع من كونه
معلوما لها وما في حكمه وسلامته من الربا بان يكون الثمن مخالفا لجنسه الربوي او زايدا عليه
وقبض مقابل الربوي في المجلس وغيره ولو جعل العبد لغيره جعلا على شرائه لم يلزم لعدم
صحة تصرفه بالحجر وعدم الملك وقيل يلزم ان كان له مال بناء على القول بملكه وهو ضعيف ويجب
على البايع استبراء الامة قبل بيعها ان قد وطئها وان عزله بحيضة او مضي خمس واربعين يوما
فيمن لا تحيض وهي في س من تحيض ويجب على المشتري ايضا استبراؤها الا ان يخبره البايع بانه
والمراد بالثقة العدل وانما عبر به تبعا للرواية مع احتمال الاكتفاء بمن يسكن النفس الى خبره و
في حكم اخباره له بالاستبراء اخبار ثقة عدل وعليها او تكون لا مراة وان امكن تحليلها الرجل لاطلاق
النص ولا يلحق بها العنين والمجبوب والصغير الذي لا يمكن في حقه الوطء وان شارك في ظن
ظن كونه علة لبطلان القياس وقد يجعل بيعها من امراة ثم شراؤها منها وسيلة الى
الاستبراء نظرا الى اطلاق النص من غير التفات الى التعليل بالامن من وطئها لانها ليست
منصوصة ومع العلة المستنبطة وان كانت مناسبة او تكون يائسة او صغيرة او حاملا
الان زمان حيضها وان بقي منه لحظة واستبراء الحامل بوضع الحمل مطلقا لاطلاق النص على
عن وطئها في بعض الاخبار حتى تضع ولدها واستثنى في س ما لو كان الحمل عن زنا
فلا عبرة به والاقوى الاكتفاء بمضي اربعة اشهر وعشرة ايام لحملها وكراهة
وطئها بعدها الا ان يكون من زنا يجوز معه على كراهية جمعا بين الاخبار الدالة
بعضها على المنع مطلقا كما سبق وبعض على التحديد بهذه الغاية بحمل الزايد على الكراهة
ولا يحرم في مدة الاستبراء غير الوطء قبلا ودبرا من الاستمتاع على الاقوى للخبر

العبرة بالقدر الذي يقدره المولى
لعبده بان يفضل منه شيء بعد ملكه
ان يرفع الى الحاكم ويرضاه كما
كتب منه ،

Copyright Kyung Hee University